المنطلقات الانطولوجية لتوجهات المجتمع المدني في النشاط السياس

مقاربة إبستمولوجية

الدكتور عبداللطيف بوروبي
جامعة قسنطينة 3

مقدمة:

تبرز في الظرفية الدولية الراهنة نقاشات نظرية وحوارات معرفية حديثة بين دارسي مستويات التفاعل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص داخل الدولة،حيث فضلا عن تنامي دور المنظمات والمؤسسات الدولية سواء الحكومي أو غير حكومية(ما يعرف بالقطاع الثالث)على مستوى دولي ،مست أهم الأفكار المشكلة للحقل الأكاديمي للسياسات العامة أو العلاقات الدولية على حد سواء،والتي أثرت على المقاربات النظرية المشكلة للمواضيع،و المفسرة للظواهر التي تعتبر المرجعية للحقل حد ذاتهو القائمة منذ معاهدة وستفاليا 1648 كمبدأ السيادة الوطنية للدول (في ظل التسارع في الإنجاز المعلوماتي)، وحرية المعتقد،والمساواة بين الدول سواء دول كبيرة أو صغيرة من حيث المساحة أو السكان،و الذي دون و تبث في التفاعلات الدولية في ظل سيادة القانون الدولي على القوانين الداخلية.

إشكالية الدراسة:

يثير موضوع دراسة السياسات العامة في ظل الإتجاهات الحديثة عدة إشكالات مرتبطة خاصة ببروز مقاربة الأمن المجتمعي والإنساني والتي أسست لها الأمم المتحدة منذ 1994 حول كيفية تحقيق التنمية المستديمة،قد تفهم في ظل نسق معرفي كلي و كيفية تفسيره لا تكون إلا بالربط بين المحددات الداخلية والتوجهات الخارجية للدولة فيما بينها بأبعاد

سياسية،واقتصادية،وعسكري واجتماعية،وأمنية وحتى الدينية، بأهدافها التنموية.

جعلت الحاجة إلى المراجعة في ظل العلاقة الجدلية بين تطور بعض المفاهيم مثل الأمن المجتمعي والإنساني، والحوكمة، والتنمية المستديمة،و مثل ثقافات السلم وسياسات المصالحة كوحدة نسقية متكاملة لتفسير ماهية التحول الديمقراطي و تحقيق الحكم الراشد في بحثنا ترتبط بدور المجتمع المدني وآليات تفعيله في النشاط السياسي أولا وتحقيق الحكم الراشد ثانيا وقياس الأثر والتأثير بين المتغيرات على تطور حقل دراسة السياسات العامة ،في ظل نقاشات جديدة قد تساهم أو تؤثر على إستقلالية الحقل الأكاديمي في حد ذاته.

فالعلاقة إذن شرطية بين تفعيل دور المجتمع المدني في السياسة لتحقيق التنمية المستديمة فما المقصود بالمجتمع المدني؟وما المقصود بالنشاط السياسي؟ولماذا تعطي لها هذه الأهمية؟وما مدى تأثير المجتمع المدني على تحقيق الحكم الراشد؟

فرضيات الدراسة:يفسر مفهوم المجتمع المدني بوصفه وحدة تحليل و تفسير كاملة تشمل جميع المجالات المعرفية الإجتماعية والإنسانية،ومستقلة النسق المعرفي من حيث الأساس التي تقوم عليها،ومتناسقة الأجزاء كأنساق معرفية جزئية مكونة للكل،على تفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية بأساليب بحث منهجية مترابطة بتعدد النشاطات المختلفة للإنسان،والوسائل المستعملة والأهداف والغايات المرجوة التي تحدد البناء التطور يله،تحدد الفرضية بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة (h1) Hypothesis 1 والتي تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل من خلال مجموعة من العوامل تحدد المجال الذي تفهم فيه وفق تحليل دالا إحصائيا. يتمثل المتغير التابع في المقاربات الوصفية

المتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم المجتمع المدني، أما المتغير المستقل والمتمثل في مفهوم النشاط السياسي وتحقيق الحكم الراشد،وكيفية تفسير العلاقة التي يثيرها كل من المتغير التابع والمتغير المستقل:

- وجود عدة مقاربات تفسيرية للمجتمع المدني صعب من فهم الظواهر السياسية بطريقة عقلانية.
- السياسات والإستراتيجيات الجديدة هي رد فعل عن التحولات في بنية الدول الداخلية و النظام الدولي.
- فشل الإصلاحات الداخلية يستلزم إصلاحات خارجية.
- سلوك الطرف الضعيف هو رد فعل عن الطرف القوي.

الصعوبات: يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني داخل مجتمع ما العديد من الإجراءات،خاصة أن بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق ذلك تعاني العديد من المشاكل والصعوبات ما يجعل تفعيل دوره في مستواها الطبيعي في حد ذاته مضاعفة للمشاكل،والصعوبات فكيف هو الحال بالنسبة للحكم الراشد وهي مخرجات مركبة ومترابطة.

أهداف الدراسة:

إن الحاجة إلىمقاربة نظرية تفسيرية جديدة لآليات تحقيق الحكم الراشد من خلال دور المجتمع المدني في النشاط السياسي لتوفر مجموعة من المواضيع،والمناهج،قد يمكننا من فهم التغيرات السياسية الحاصلة في السياسات العامة،سواء بتوجه نظري قائم على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن المفاهيم الأخرى ،أو بربطه بمفاهيم أخرى دالة عليه، من خلال اعتبار أن التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية الحكم الراشد بتحليل ماكرو سوسيولوجي بربط ظواهر جديدة مثل الآمن المجتمعي والإنساني ،و الأمن الصحي،ومشاركة المرأة،وتأثير

الانترنت خاصة كمرجعية لمراجعة ما سبق.الهدف:التأسيس لفكر سياسي متكامل و مستقل تماما في أفكاره وأطروحاته من الناحية الإبستومولوجيا والمنهجية عن النسق المعرفي السائد حاليا ولا يكون إلا ببعد وطني.

منهجية الدراسة:

تبرز فيمراجعة مفهوم المجتمع المدني من خلال المعايير والمؤشرات التالية:

- تطور في المواضيع التي تحدده مثل المشاركة السياسية ،التمثيل والإنتخاب، ودور المرأة.
- نحو المزيد من التجارب الديمقراطية في الدول (سواء تجارب فاشلة أم ناجحة)
- ضرورة طرح لمفهوم جديد يعبر عن خصوصيات كل منطقة بالتركيز على التعددية السياسية والنقابية.

أ- **المقاربة النظرية المقترحة**: تركيزنا في هذه الدراسة يكون على تحديد جوهر مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الحكم الراشد كأنساق معرفية تجزيئية (تفكيكية) كنماذج فرعية ضمن النسق المعرفي الكلي والمتمثل في الإصلاح السياسي بمستوياته المختلفة خاصة بعد 1994 و الذي جاء بتأثير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية و الأمن والمرتبط بمفهوم الأمن المجتمعي والإنساني(الصحة ،والتعليم ،والبيئة)،والذي يراد بها الخروج من مرحلة الحرب و الفوضى إلى مرحلة ما بعد الأزمات و الثورات،كآلية يستخدمها مجتمع ما لتحقيق السلم والأمن و للتحول الديمقراطي في ظل هذه الظرفية الدولية أين بروز دبلوماسية حقوق الإنسان،والتدخل الإنساني وأهمية الفواعل غير حكومية.

إن تحديد المنطلقات الانطولوجية للتحليل القائم يكون بالمزاوجة بين الفاعل الرسمي والمتمثل في الدولة وغير رسمي من مجتمع مدني وجمعيات والقطاعات غير الحكومية في كيفية إتخاذ أي قرار و في تجسيد مفهوم الحكم الراشد في ظل تنامي النزاعات ذات الطبيعة الداخلية .

ب- **المقاربة المنهجية:** تقوم على تحليل المنطلقات والأهداف المختلفة حيث يراد بالمجتمع المدني وتنظيماته الخروج من هيمنة الفاعل الحكومي في إتخاذ القرار إلى مرحلة أهمية البحث في دور الفواعل الجدد في السياسات العامة باعتباره من صناع السياسات العامة سواء كمساند أو معارض.

جاءت الدراسة وفق بناء منهجي حسب إعتقادنا يتطلب التطرق إلى المحاور التالية:

- المقاربات التفسيرية لمفهوم المجتمع المدني، والتي جاءت وصفية متعددة الإختصاصات من قانونية، وإجتماعية، وإقتصادية وسياسية، وخاصة أمنية، حيث المنطلقات الانطولوجية المقترحة بمقاربة منهجية مغايرة لما سبق هي الأقرب بالنسبة إلينا لتفسير وفهم العلاقة بين المفهوم وماهية الحكم الراشد.
- النشأة و التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، الواقع والتحديات وحالات الدراسة والأهداف المرجوة من العملية.
- قياس مدى تأثير المفهوم والممارسة على ماهية الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة.
- آليات تفعيل دوره من خلال التوجهات والمآلات.

المحور الاول : المنطلقات الانطولوجية في تحليل مفهوم المجتمع المدني

إن تغير المقاربة الانطولوجية لماهية المجتمع المدني يتطلب منا تعريفه،حيثتعتبر وصف تحليلي يشمل الجانب الكيفي والكمي يشكلا في تكاملهما النسق المعرفي المستقل لمفهوم أحادي التوجه و المتمثل في مفهوم المجتمع المدني بتحديد بنية، وصفات ،وقيمه الخاصة به،و طبيعة العلاقة فيما بينها، بالربط من منطلق إضافات لبيانات حيث البحث في الأنساق المعرفية من حيث الدلالة والأهداف(المكونات والنتائج).

1- تعريف الانطولوجية:

يكون التحليل وفق تراتبية هندسية **تنازلية** من العام إلى الخاص،حيث تحديد أهدافه، شبيهة بعلم الأجناس أين صفات الآباء يرثها الأبناء، تكون هرميته من أن المفهوم الخاص ابن للمفهوم العام (1)، مثلا الأستاذ هو إنسان له الواصفات التالية: الإسم والعمر، واللغة، والبريد الإلكتروني، وبالتالي واصفات فرد يرثها الأستاذ والطالب.

ينقسم مصطلح أنطولوجية من حيث الدلالة اللغوية، إلىONTO والتي تعني الوجود وlogie والتي تعني العلم والدراسة(2)، جاء الاهتمام بمفهوم الانطولوجية كموضوع يدرس الوجود كما هو موجود،حيث الاستعانة بهذا المفهوم في بحثنا الغاية منه التأسيس للبعد الإجرائي المقترح.

تسعى الدول إلى خدمة مصالحها والبحث عن البديل الأفضل في ظل عملية حسابية للبدائل(3).إلا أن الإشكال المرتبط بالمستويين في تفسير مفهوم المجتمع المدني مستقلا أو بربطه بمفاهيم الأخرى في التحليل هو أنه هناك رجل دولة- رجل سياسة – عدالة- حكم راشد- ولكن ماهي حدود الاستقلالية لكل مفهوم، كيف نميز بينها؟

2- ربط مفهوم الانطولوجية بتطوره التاريخي:

إرتبط التحليل الكلي في تطور الأفكار السياسية، بكل من أفلاطون في جمهوريته،و القديس أوغسطين وفلسفته المرتبطة بأسبقية النقل عن العقل و إسهامات النظرة التوفيقية لتوماس الأكويني فيما بعد حول أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر المشكلة للوجود من منطلق أن هناك علاقة تركيبية تكاملية بين الوجود والماهية.

يعتبر مفهوم انطولوجيا في اللغة العربية مفهوم دخيل لأن فعل "الكون" غير موجود **(4)**،حيث استخدام من قبل فلاسفة علم الكلام كتصور اشتقاقي لمفهوم الوجود كما هو الحال بالنسبة للفارابي،و أبي حامد الغزالي ،وابن رشد في ظل إشكالية أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر.فسواء في الفكر السياسي المسيحي أو الفكر السياسي الإسلاممن منطلق البحث في التصورات ذات الطبيعة الشمولية اصطدما بهذه الإشكالية.

عرفت المجتمعات الأوروبية إستعمال مفهوم الانطولوجية عبر فترات تاريخية متتالية بتأثير الفكر الوضعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر،و القائم على الملاحظة التجريبية (المادية) كأساس لفهم عملية التغير الإجتماعي. حيث ظهرت العلاقة الإيجابية بين ظاهرة التغير و ظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر بنجاح تحول بعض الملكيات إلى أنظمة جمهورية (دول).

أما الاستعمال الحديث للمقاربة التحليلية الكلية في فهم الظواهر الإجتماعية أو السياسية ،كانت في أنه ورد إستعمال مفهوم الانطولوجية كعنوان كتاب:"انطولوجيا("Christian Von Wolff(1679-1754) والذي جاء كتفسير للتحولات التي عرفتها أوروبا وتقديم منظور بديل للنظام الملكي والمتمثل في النظام الجمهوري كأساس للحكم من خلال توجه نظري.

3- أنطولوجية مفهوم المجتمع المدني:

تعتبر أنطولوجية مفهوم المجتمع المدني مرجعية للبناء المعرفي المقترح لمفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة في دراستنا، فهي القاعدة الجوهرية لتبادل المعلومات والبيانات الوصفية أو الكمية و تنظيمها بشكل دقيق بين الفواعل الحكومية وغير حكومية على مستوى داخلي،وبين المنظمات والمؤسسات الدولية على مستوى دولي،من منطلق تطوير للمفهوم مستقلا عن المفاهيم الأخرى أو لإضافة لعلاقات بيانات أخرى من مفاهيم وتصورات جديدة تكون نسق معرفي لبعد إجرائي جديد للمفهوم حيث ثمة حاجة إلى المزاوجة بين المستويين،و بين المفاهيم والظواهر الجديدة التي تحدده.

المحور الثاني : الحاجة إلى أسلوب جديد لدراسة مفهوم المجتمع المدني

يثير النقاش السائد حول مفهوم المجتمع المدني جدلا ساهم في تغير طبيعة بعض التصورات في

الدراسات المرتبطة بالسياسات العامة التي حددت معالم الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ 1648 والتي أسست لظهور الدولة الوطنية ذات السيادة، إلى مرحلة انتقالية معرفية على المستوى النظري في ظل البحث على الكيفية العلمية الأنجع لفهم الظواهر الدولية الحالية ،بطرح أسلوب جديد وطريقة تحليل مغايرة لما سبق قائمة على تأثير العوامل الداخلية للدول على توجهاتها الخارجية، من خلال مقاربة تفسيرية(سواء على مستوى التأصيل المفاهيمي أو المنطلقات الانطولوجية أو الأبستمولوجية والمرتبطة بأهمية الفاعل الدولة والذي لا يظهر في شكل واضح من خلال ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية)،والتي تهيكل بنية النظام الدولي الحالي أو المستقبلي،بحيث نحتاج إلى إدراك الوضع القائم كمستوى أول من التحليل بتحليل الواقع،ثم تحديد ظواهر للتحليل كمستوى ثان والتحديات التي تبرز

في فهما على مستوى أكاديمي أو ميداني،إضافة إلى تتبع التحولات والتغيرات الحاصلة،أو التي ستحصل عليها في المستوى الثالث ،بالتركيز على التأصيل المفاهيمي بإعتبار أن الوصول إلى الإجماع يمكننا من إستخدام المفهوم بطريقة دقيقة بعيدة عن الإبهام و الغموض.

1- تعريف المجتمع المدني:

تعددت تعاريف مفهوم المجتمع المدني بإختلاف المنطلقات والأهداف مما أدى إلى غياب الإجماع الذي نعاني من خلاله من إستخدام غير دقيق وغامض أحيانا. من ذلك يعرف على أنه:" مصطلح المجتمع المدني ظهر مقابل المجتمع الطبيعي من ناحية والمجتمع الديني من ناحية أخرى بارتباطه بنظريات العقد الإجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا" (5)فالعامل المحدد في التعريف مرتبط بالفاعل الدولة وكيفية تفعيل القانون فيها،حيث يظهر من هذا التعريف أنها مرتبطة بفكرتين:أن المجتمع يكون في حالة انتقال من وضع سلبي إلى وضع ايجابي وهذا منظور إيجابي لعملية التغير،وأنه يسعى إلى تحقيق دولة القانون من خلال محاسبة المتورطين بإعتبارها عملية مستمرة ،فدولة القانون وكيفية الوصول إليها تتطلب عملية مضاعفة من خلال دولة القانون يضمن الحقوق والواجبات من جهة ،ومن جهة أخر تطبيق فعلي وحقيقي له في أرض الواقع.

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم أخر دال عليه هو مفهوم سلطة الدولة(6) ،حيث خصائص وفواعل المهيكلة للأول تؤثر في المفهوم الثاني والعكس من حيث التأثير المتبادل بين المفهومين في الخصائص والفواعل وكيفية قياس ذلك يتطلب بحثا مستقلا.

فالمجتمع المدني هو إشراك الأشخاص أو المنظمات والمؤسسات في التسيير فهو عملية بمراحل مختلفة مترابطة أين الرقابة فيها هي أساس

نجاحها فالتحول من مرحلة الفاعل الحكومي إلى مرحلة أكثر إيجابية من خلال إشراك الفواعل غير حكومية هي طبيعة العملية الاتصالية والقائمة على نجاح في مرحلة يؤدي إلى الإنتقال إلى المرحلة الأخرى .

2- التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

إرتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي والمحدد بالعلاقة بين الفلسفة والسياسة للتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسية،منذ بروز الأفكار المتعلقة بالقانون الطبيعي(المدرسة الرواقية) إلى تلك المرتبطة بدولة القانون المجسدة في نظريات العقد الإجتماعي منذ القرن السادس عشر، إلى مرحلة الصراع الإيديولوجي بين الليبرالية و الاشتراكية.

جاءت المرحلة الأولى من تطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الغربية كنتيجة للصراع الإيديولوجي منذ القرن التاسع عشر بين الليبرالية و الاشتراكية[7] الذي عرفته أوروبا خاصة على مستوى تشريعي بارتباطها بالقوانين الداخلية أين الدولة بدأت تفقد بعض من وظائفها.على مستوى تشريعي وتطبيقي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بالبحث عن أسباب تحقيق التنمية و كيفية تحقيق السلم والأمن والتي جاءت بدور منظمة الأمم المتحدة.

تزامنت المرحلة الثانية مع الحرب الباردة بطابع وطني لدور المجتمع المدني من أن العدالة الاجتماعية ارتبطت بالدولة الوطنية،و انتقالها إلى داخل الوحدات السياسية،وهنا تجاوزت فكرة القوانين وتضمنت آليات أخرى أين صار المجتمع المدني بمثابة السعي إلى تجسيد سياسات السلم والمصالحة الوطنية يتم داخل المجتمعات .

فبروز موجة جديدة من التحول الديمقراطي،والسعي إلى تطبيق مفهوم دولة القانون بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين القطبين الغربي والشرقي.حيث التوظيف السياسي والإيديولوجي تبعا للمدارس الفكرية

والقوى السياسية الإجتماعية[8] جعل من التوجه النظري في النقاش يتجه نحو المزيد من الإصلاحات الداخلية لوظائف الدولة.

جاءت المرحلة الثالثة مع ما يطلق عليه بالموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث اعتبرت وسيلة للانتقال الديمقراطي.فارتبط المفهوم بالقانون الدولي الإنساني كحقل معرفي مستقل،يهدف من وراءه تحقيق التنمية المستديمة بمؤشرات ومعاير تصنيفية عالمية.

نستنتج مما سبق التحول في المقاربة الانطولوجية في دور المجتمع المدني من ارتباطها بالتفاعلات

بين داخل الدول إلى بين الدول هذا من جهة، من جهة اخرى الإختلاف في المنطلقات الانطولوجية على مستوى المدارس الغربية سواء الليبرالية أو الماركسية أين قبول ورفض العمل التطوعي بين المدارس هو أساس العلاقة الجدلية لتطور المفهوم[9] حيث غياب مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي خلال الفترة الممتدة ما بين 1850-1920 نتيجة بروز إستراتيجيات الهيمنة والتوسع .

نعاني إذن من إشكالية المفهوم في ظل غياب إجماع هناك إستخدام غامض ومبهم .فهناك من يربطه بالمؤسسات الإجتماعية الخاصة كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات إجتماعية عامة[10] رغم الاتفاق حول الأهداف من انه ذو طبيعة طوعية اختيارية، وذو طبيعة تأسيسية حرة سواء على مستوى قطري أو دولي.

1- **المقاربة التفسيرية المختارة** : فاختيار المقاربة التفسيرية بمنطلقاتها الأبستمولوجية الجديدة لدراسة التنمية المستدامة والحكم الراشد لا تكون إلا وفق مقاربة أنطولوجية جديدة بمنطلقات منهجية مغايرة

بأهداف ماكرو- سوسيولوجية أين أساس فهم الظواهر إجتماعي مقترحة والتي تقوم على أن المجتمع المدني تفسر ب:

- تراجع دور الفاعل الدولة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي في ظل التركيز على الدفاع الخارجي.
- إشراك الفواعل غير رسمية لا يعبر عن عملية حسابية تفاضلية في عملية إتخاذ القرار السياسي خاصة في ظل التركيز الدائم على التوجهات الرسمية لصناع القرار.
- آلية للتحول الديمقراطي وتحقيق ثنائية السلم و الأمن والتنمية المستدامة ،من أن تكريسها على ارض الواقع هي مرحلة دافعة للانتقال الديمقراطي.

تعتبر الإصلاحات السياسية الحاصلة في بعض الدول مخرجات لنوع النظام الدولي المستقبلي ،من منطلق أن الاهتمام بالإصلاحات المختلفة و خاصة المتعلقة بالحكم الراشد نتيجة أشكال التخلف المختلفة تجعل من الإنتقال الديمقراطي مشروط بمدى النجاح في تجاوز مرحلة الإنتقال الديمقراطي دون خلق لشروط وظروف لمأساة اخرى من خلال عملية حسابية تفاضلية للبدائل.تبرز إشكالية الإنتقال الديمقراطي كآلية من آليات تفعيل نظام الحكم الراشد والإصلاح السياسي ،وحوكمة التسيير وفق محددات داخلية أو بمقتضيات دولية، لتحقيق التنمية المستديمة بأشكالها المختلفة في الظرفية الدولية الراهنة أو ما قبل ذلك مقاربة تفسيرية مهمة لدراسة و تفعيل لبحث علمي بتوجه جديد خاصة في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية،حيث تكمن الأهمية في إمكانية إعتبارها موضوع يقوم على نسق معرفي موحد التوجه والأهداف،و كوحدة تحليل كاملة ومستقلة تشمل عدة مجالات أكاديمية تتقاطع فيها عدة علوم بأهداف مختلفة.

2-أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني: يعتبر مفهوما حديثا من حيث الإستعمال على مستوى دولي عوض ما كان عليه سابقا في ظل ارتباطه بالسياسات الداخلية للدول،يعبر عن مجموعة الآليات و الأساليب التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق عدالة في مرحلة انتقالية من تاريخه، تنشأ هذه الفترة عادة بعد تجربة تحول مجتمعي مقصود أو غير مقصود و يعتبر تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة الإجتماعية، وفي نفس وسيلة للتحول الديمقراطي الذي يعتبره العديد من المحللين ضرورة لإعادة تشكيل مفهوم الدولة الوطنية على مستوى واقعي، على أسس شرعية قانونية ، وتعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته.

يقوم النسق المعرفي السائد في تفسير التنمية المستدامة كمخرجات هامة لتفسير مختلف التحولات الجوهرية أو الثانوية على مستويات عدة،خاصة منها المتعلقة بالشق السياسي وبروز إصلاحات تسعى إلى تفعيل و إظهار نوع من ثقافة الإختلاف وتعددية في الأفكار والآراء و كمسار لتفسير عدة جوانب إصلاحية شاملة متعددة الجوانب،و آلية لتحديد شكل العلاقات بين الوحدات السياسية فيما بينها من جهة،و علاقاتها بالامتدادات الصادرة عنها سواء المنظمات أو المؤسسات الدولية من جهة أخرى.

3- **تطور النسق المعرفي السائد في تفعيل دور المجتمع المدني:** تعرف الدول إصلاحات سياسية داخلية بهدف تحقيق تنمية مستدامة، ببعد كلاني منذ الإستقلال وبشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة أين أصبح العالم متعولم،طبيعتها أصبحت بأهداف خارجية أين موجة التحول الديمقراطي هي بأهداف بعيدة عن رغبات وطموحات شعوبها لا تعبر عن تحقيق تنمية مستدامة بقدر ما هي توجهات لتلبية رغبات خارجية (قوى عظمى).حيث تجاوز مرحلة قبول أو رفض وجود المجتمع المدني هو تجاوز لكيفية تحديد

معالم التوجهات المستقبلية ،ومن ثم هناك علاقة تلازمية بين دوره في النشاط السياسي بهدف تحقيق حكامة وتنمية مستديمة.

فهناك مستويات عدة خاصة منها المتعلقة بالسياسة الداخلية في ظل موجة من تغير في أنظمة الحكم

وبروز لأنماط فكرية تتبنى التحولات الديمقراطية التي عرفتها الأنظمة الغربية منذ مدة، بهدف إنتقال ديمقراطي حقيقي يعمل على تفعيل إشراك الفاعل الحكومي وغير الحكومي في صناعة القرار السياسي الرسمي،و من خلال تتبع لمسار من الإصلاحات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية ضمن مقاربة سياسية شاملة.

المحور الثالث:المجتمع المدني كنموذج معرفي تفكيكي لتفسير ماهية التنمية المستديمة:

يظهر البناء العضوي للدراسة في مجموعة ملاحظات متناقضة أحيانا فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقشات نظرية و ممارستية يمكن من خلاله تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ،وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن .

جاءت الرغبة إلى تقديم منظور بديل لما سبق من خلال إقتراح مقاربة بمنطلقات أنطولوجية ومنهجية جديدة (**NEW PARADIGM**)في تفسير ونقد ماهو سائد من خلال مقاربات وصفية متعددة الإختصاصات إجتماعية وسياسية وخاصة إقتصادية ،بالتطرق إلى مجموعة من الملاحظات (التي سنتطرق إليها فيما يأتي)، في ظل عجز النسق المعرفي السائد الحالي في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، وتكلفة الإنتقال الديمقراطي التي تبقى باهضة شبيهة بتلك التي عرفتها الدول

الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين التحول الديمقراطي جاء بثورات دامية.

-جاءت مخرجات إشكالية الإنتقال الديمقراطي عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك الذي كانت تعرفه الدول، يتطلب منا المساهمة في النقاش ليس كصناع قرار في تفسير ونقد العملية، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الإنتقال من خلال صياغة علمية لإستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الإنتقالية من زاوية علمية ،وبأهداف.

إن التغير هو عملية تلقائية غير مقصودة،عكس التغيير.فلكي نفهم طبيعة العلاقة بين الإنتقال الديمقراطي ومخرجات العنف المجتمعي السائدة يجب أن نحدد مايلي :

- **طبيعة البناء**: يحدد في بحثنا هذا ببنية النظام الدولي السائد، و النموذج المهيمن والذي يحدده نظام أحادي القطبية قائم على توجهات إقتصادية ليبرالية بمقاربة واقعية ،وديمقراطية غربية بقيم مرتبطة بحقوق الإنسان ،وإمكانية التدخل الإنساني في الدول وليس مساس بالسيادة الوطنية كمفهوم أصبح ذو طبيعة قانونية في التفاعلات الدولية (دور الأمم المتحدة).

- **الوظيفة** :تحدد بدور المثقف الإيجابي أو السلبي في التغيير(عن طريق تبني أساليب سلمية أو صراعية)

المثقف .حيث في الدول المتخلفة جاء دوره سلبي في ظل العملية التغييرية العنيفة والدامية.

-**القيم**:يقصد بالقيم مختلف الأفكار والتصورات المراد بها التطبيق، والتي يمكن أن نعتبرها أنموذجا، هذا الأخير إذا أريد به التطبيق فسيصبح

إيديولوجية. هذه القيم الثلاث هي الديمقراطية الغربية ،وحقوق الإنسان بمفهوم غربي ،و الإقتصاد الحر.

- **الوقت**: ترتبط أهمية الوقت في التغيير بالظروف الداخلية للدول والمتغيرات الدولية في هيكل المجتمع الدولي،حيث موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بعد 2011 مثلا جاءت مترابطة ،مما يجعل عملية حساب تكلفة التحول الديمقراطي صعبة ،عكس ما حدث في الديمقراطيات الغربية والتي جاءت على فترات متباعدة مثلا فرنسا 1789،وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية 1945،وإسبانيا في فترة السبعينات من القرن الماضي بعد زوال حكم الجنرال فرنكو 1975.

إن الوصول إلى المقاربة الانطولوجية الجديدة (مقاربة ماكرو سوسيولوجية) المقترحة كتحليل كلي، والمحددة لمفهوم الإصلاح السياسي لتحقيق تنمية مستديمة،تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك ،وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده ، بإدراك الممارسة السياسية دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي، من خلال الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي كالمجتمع المدني ودور الجمعيات والرأي العام في رسم وصناعية ،وتنفيذ ،وتجسيد القرارات،وتفسير ظاهرة الامتناع السياسي الذي يعتبر عند البعض حزب سياسي غير معتمد.من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر على العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق العالم.

ملامح المجتمع المدني : يرتبط هذا المفهوم بالعديد من الملامح المتمثلة في:

- العملية:بإعتبار العملية تقوم على مراحل نظرية في الإعداد و التخطيط بعيدا عن الفاعل الحكومي ثم ،التطبيق الميداني، من خلال القدرة على التكيف
- العقلانية الزمنية:حيث أن تصحيح مسار الإصلاح السياسي يتطلب إجراءات معقدة و عديدة

متشعبة فهياكل و مؤسسات الدولة ،ومن ثم أهمية الرقابة في كل مراحل العملية ليس من منطلق ردعي وإنما بأهداف تنظيمية على مستوى تشريعي أين القوانين تعبر عن الواقع ،وعلى مستوى التطبيق الفعلي ومن ثم ضرورة الديمومة من أجل فعالية أكثر.

- الطابع المركب: أهمية دور الفاعل الحكومي وغير حكومي،و ذلك لاعتبارها عملية تشترك فيها جميع الفئات الفاعلة في المجتمع بمختلف أشكالها و مستوياتها سواء من حيث الوظيفة أو الأهداف.
- الاستقلالية :من حيث النشأة الإدارية والتنظيمية أو المقاربة المالية .

المحور الرابع : دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي الآليات والمعيقات

إستنتجنا مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني عرف نوع من المقاربة المغايرة لارتباطه في بداياته بالتفاعلات داخل الدول، وفي ظل التحول في مفهوم النزاعات التي أصبحت داخلية إلى بين الدول.

أ- آليات تفعيل دور المجتمع المدني: تكمن أهمية البعد الإجرائي المقترح بالبحث عن التعميم في التحليل ،من منطلق الربط بين الأنساق الكلية للمفاهيم من المجتمع المدني،إلى التصور الماكرو سوسيولوجي، إلى فهم التغيرات الحاصلة في العالم كظاهرة وليس كحدث سياسي بإعتبار أن أصل

الظواهر هي الظاهرة الإجتماعية. حيث تكون وفق تحديد المحددات لذلك حيثتتميز مجموع الآليات التي يمكن تبنيها لتفعيل دوره:

-تعتبر الانطولوجية الأسلوب العلمي الذي يمكننا من تعريف الواقع، بتحديد العلاقات بين المفاهيم والمصطلحات،والفيئات في حقل معرفي معين، من خلال صياغته في نماذج بإبراز أهمية علم النمذجة الذي هو تمثيل نظري للواقع.

-إيجاد العلاقة المنطقية بين المصطلحات والمفاهيم والأهداف بتحديد المكونات والنتائج ،جاء بهدف التدقيق، وجعل الغموض والإبهام في مستوياته الدنيا من منطلق التركيز على العقلانية، والواقعية في التحليل ،من خلال العلاقة المنطقية القائمة على ربط المسببات بالنتائج.

- جاءت مختلف التحولات التي عرفتها الدول تقوم على إنتقال ديمقراطي بأهداف غير واضحة .

- الحاجة إلى مراجعة مختلف الأساليب المنهجية في تحليل العلاقات الدولية والسياسات العامة بحاجة إلى قراءة جديدة .

- في الفاتح جويلية 2001 بدأ ت الوحدات السياسية العمل بقوانين المحكمة الجنائية الدولية لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية حيث كانت البداية الأولى في وضع أطرها الأساسية وقواعدها القانونية في 17 جويلية 1998، وقد وقعت عليها لحد الآن حوالي 193 دولة و صادقت عليها 71 دولة .تعتبر هذه المحكمة أول محكمة في تاريخ البشرية مكلفة بصيغة شرعية من خلال الدول التي أوجدتها من محاكمة الأشخاص المتهمين بانتهاك القانون الدولي الإنساني مهما كانت طبيعة وظائفهم ،و تختص بحل النزاعات بين الدول.ليست محددة زمانا ومكانا كما أنها لا تطبق بأثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبل جويلية 2001 (يشرف عليها 18 قاضيا يعينون لمدة زمنية قدرها تسع سنوات مقرها لاهاي). إذن لأول مرة في تاريخ البشرية

تخلت الدولة القطرية عن وظيفة أساسية هي محاكمة رعاياها وهذا تحول جذري في أهم المسلمات في العلاقات الدولية .

- **الآلية الأولى : عناصر السياسة العامة:** يمكن من خلال إيجاد نظام يشمل المطالب السياسية،وقرارات السياسة،وإعلان محتويات السياسة ومخرجات ذلك(11).فيما بينها تحدد أهداف السياسة العامة.

-**الآليةالثانية: التدخل الدولي الإنساني:** نعاني من غياب الإلزام و الالتزام في المؤسسات الوطنية،فيظهر دور المجتمع الدولي لتقديم المساعدة القضائية من خلال دور المحكمة الجنائية الدولية.اختصاصها مقيد و ذلك لكونها قادرة فقط على ممارسة الأحكام القضائية على الأفعال التي ترتكب على أراضي دولة تكون قد صدّقت على نظامها الأساسي أو قبلت بطريقة أخرى سلطتها القضائية.تغير مفهوم التدخل الإنساني بعد المؤتمر المتعلق بالبرلمانات في 1991 في الأرجنتين، أين أصبح مفهوم التدخل الإنساني في مفاهيم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنه شكل من أشكال ممارسة السيادة وليس انتقاص منها.

يمكن لمجلس الأمن الدولي تقديم الإحالة إلى المحكمة بموجب صلاحيات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة كما حدث 2005 في إحالة الوضع في دارفور السودان،وثاني هذه الحالات عام 2011 إحالة الوضع في ليبيا.

آلية قضائية أخرى متاحة في سياق تحقيق التنمية المستديمة هي تشكيل المحاكم ذات الطابع الدولي، مثل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان و يوغوسلافيا سابقا ورواندا، ولم يتم إنشاء هذه المحاكم ذات الطابع الدولي من قبل مجلس الأمن.،حيث يتم تعيين هذه المحاكم كجزء من النظام

القضائي الوطني أو حتى بشكل مستقل عن كل النظم القضائية الدولية والوطنية.

الآلية الثالثة: الآليات غير القضائية :تقوم على الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني،و تشمل التحقيق ولجان المصالحة .إلا أن كل هذه الآليات لم تعمل على تفادي النزاعات الداخلية والتحول نحو الديمقراطية .

نستنتج مما سبق أن المنطلقات الانطولوجية الجديدة المقترحة لمفهوم المجتمع المدني يجب أن ترجع إلى التفسير الثاني و أن يكون بطابع دولي ولا يقتصر على التصورات التنظيمية داخل الدول فالانطلاقة الأولى للمفهوم جاءت ببعد وطني ،ثم تحولت إلى إطار دولي، إلا أن صعوبة التطبيق تجعل من الرجوع إلى المنطلقات الدولية في التطبيق هي أساس أي تحليل من القومية إلى الشمولية نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة ملاحظات نؤسس من خلالها للمنظور البديل في تفسير مفهوم التحول الديمقراطي بالابتعاد عن القصور المعرفي والمنهجي الحالي :

-**مراجعة مفهوم الديمقراطية**: إعادة النقاش حول النسق المعرفي في دراسة مفهوم الديمقراطية و الأسس التي يقوم عليها من قيم غربية و حقوق الإنسان و الإقتصاد الحر في تحليل الظواهر كحتمية معرفية و منهجية بالرجوع إلى مفهوم الدولة- الأمة ومعاهدة وستفاليا 1648 والتي أرست مفهوم السيادة الوطنية ،وحرية المعتقد في ظل التنافس والتوازن بين الدول الأوروبية آنذاك(بروسيا ،روسيا،النمسا فرنسا)خاصة منها أنظمة الحكم وإشكالية التحول أو الإنتقال الديمقراطي في الدول المتخلفة،بالربط بين مواضيع جديدة بطريقة تلازمية والمتمثلة في الديمقراطية التشاركية والإصلاحات السياسية خاصة منها الدستورية، ونظام الحكم الأمثل. (غير

مسنودة بالإعلام).في ظل غياب إستراتيجية منذ الإستقلال للدولة بشكلها الحالي في الوطن العربي لإشكالية الاستقرار والتنمية.

-لا ديمقراطية مع البيروقراطية : أغلب المواضيع والأفكار المرتبطة بالتنمية المستديمة جاءت مرتبطة بدور الأفراد والمؤسسات داخل المجتمعات (دساتير تعبر عن رغبات و ميولات أشخاص).حيث هذه الأخيرة لم تتطور في مراجعة تكوين الدولة بمفهوم مستقل(من ذلك أن الدول في الوطن العربي قبل الشروع في بعض الإصلاحات تعبر عن رغبات شخصية صراعات القرون الوسطى) حيث الدولة أصبحت لا تستطيع القيام ببعض الوظائف في ظل إخفاق التجارب التنموية في ظل التعبير عن رغبات و ميولات أشخاص وليس مؤسسات.(نموذج الدولة التسلطية ،الدولة تهيكل المجتمع).

-الإنتقال الديمقراطي كأساس للتنميةالمستديمة :إعتبار أن الديمقراطية في تطورها تجد في كل مرة حلول للمشاكل المطروحة(مفهوم لحل مشكلة وحدة نسقية متكاملة و منظور فكري متجدد تطرح من خلالهما مفاهيم هي نماذج معرفية كمقاربات تفسيرية مثل مابعد الحداثة، وما بعد الفلسفة، وما بعد التاريخ و ما بعد الديمقراطية من منظور غربي.(التحول الديمقراطي مقرون بالتطور الصناعي وهيمنة السلطة التنفيذية)

لا ديمقراطية مع الأمية: أن أساس التحولات المختلفة التي تعرفها المجتمعات للحكم أين المشاركة في النقاش عوض الاكتفاء بالبحث عن التطبيق وفقط. التحول الديمقراطي كموضوع للإصلاح السياسي،بالابتعاد عن المقاربات الدعائية لأنها لا تعطينا إستراتيجية مستقبلية أزمة الإندماج والهوية ،ومشكلة بناء الأمة ،و انقسام في طبيعة تكوين الهوية هل يكون على أساسي ديني ،أو وطني.(غياب نخبة وغياب تنمية، فقر ، و تخلف وأمية غياب ثقافة الإنتخاب والثقافة السياسية).

-**ثقافة الثقافة العامة**:تطرح من العلاقة الشرطية بين النسق المعرفي الغربي السائد،والنموذج المعرفي المهيمن

في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي، من منظور ليبرالي في تفسير وفهم العملية السياسية (أوروبا و شمال أمريكا)، قد تكون بإقصاء لأي تصور للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم بعيدا عن المنظور الغربي فالدولة في العلم الثالث هي محاولة إعادة إنتاج شكل الدولة الأوروبي(الفرنسي) وغياب دمج الأفراد في الأمة ثم تأتي مرحلة بناء الدولة الوطنية نحن قمنا بالعكس..

مكونات التغيير: إن فشل في مكونات المجتمعات التي مازالت بعيدة عن تجسيد تصور تكاملي متجانس سواء في التربية أو التعليم هل للمثقف والسياسي النية في التغيير؟شكل الدولة الوطنية الحالي لم يساعد على تحقيق التنمية و الاستقرار حتى إذا اعتمدنا على المقاربة الكمية فعدد الأحزاب أو الجمعيات في ظل الاختراق وإستراتيجية الأحزاب والتنظيمات المتماثلة لا تعبر معيار أو مؤشر تصنيف.حيث لا يمكن أن نفهم التطورات المشكلة للحضارة الغربية والتي تحدد مفهوم الديمقراطية، والتطورات التي تحدث في المجتمعات الحديثة المرتبطة بالعقل و طبيعة الفكر الغربي دون الرجوع إلى المفاهيم والنظريات المتعاقبة المرتبطة بهذا العقل وكيفية تركيبه.

* **ثقافة المواطنة** :أية آلة تحتاج إلى محرك واحد، وباعتبار الديمقراطية الغربية نموذج يراد تطبيقه نحتاج فيها إلى دافع والمتمثل في الهوية الوطنية فإن الدافع والمحرك لها ينبغي أن يكون الديمقراطية بوصفه صالحا لكل زمان ومكان في ظل فشل الأحزاب والجمعيات أمام السلطة الحاكمة

* **سرعة التحول** :أن مفهوم الديمقراطية في تطور مستمر من حيث الحقل المعرفي أو المنهجي كنظرية حل مشكلة ،وهو نتاج تفكير غربي مختلف تاريخيا في الزمان والمكان ، و يؤثر هذا على مستوى التفكير

ومستوى التحليل للمجتمعات الأخرى خاصة الشعوب المتخلفة،وهذا ما يجعل التحليل الأبستمولوجي مختلف،من حيث أسس وأهداف المعرفة. فالمفهوم في ظل نسق معرفي كلي لا يمكن ربطه بنموذج معرفي مختزل والذي هو الفكر الغربي.إنما عرفته البشرية من تطور في 150 سنة الأخيرة هو اكبر مما عرفته لأكثر من 3000سنة حيث الدساتير أفرغت من محتواها في ظل هيمنة السلطة التنفيذية في الدول المتخلفة.حيث إنتاج نفس شكل السلطة

- أن مفهوم الديمقراطية هو نتاج ممارسة للثقافة المرتبطة بالأقلية البرجوازية الأوروبية حيث تأثير المفكرين من ذوي الطبقة البرجوازية، و تأثرت بمختلف أشكال الصراعات التي حدثت بين أشكال الأنظمة الإقتصادية التي عرفتها أوروبا كمركز للعالم،حيث الصراع بين النظام الإقطاعي و النظام البرجوازي الذي بلورت معالمه الثورة الصناعية في القرن السابع عشر منجهة،و الرغبة في المحافظة على الوضع القائم من قبل المحافظين والمطالبين بالتغيير من جهة أخرى.

1. التحليل المادي التجريبي
2. مناهج علمية تركز على الفرد كجوهر أي تحليل.
3. إبعاد الدين ، فكر علماني
4. المادية التاريخية أين استقراء التاريخ لفهم التحولات الحاصلة في المجتمعات الغربي خاصة الأوروبية.
5. بلورة نمط من الفكر القائم على القيم الإنسانية التي منبعها القانون الطبيعي ،من منطلق أن هذا القانون المستمد من الطبيعة يمكن تطبيقه على الجميع في ظل التماثل الفزيولوجي بين البشر ، فلهم نفس الرغبات والحاجيات.

إن مفهوم الديمقراطية هو حصيلة التطور الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي الذي حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية (الأورو-أطلنطية) ،والذي أدى إلى ظهور دولة الرفاه welfare state من خلال الاعتماد على الفرد كأساس أي تحليل سياسي أو إقتصادي.فعلمية هذه الأطروحات والمرتكزة على العملية السياسية بأبعادها الإقتصادية الليبرالية قد تكون سليمة بالنسبة لواقع معين - كما هو الحال بالنسبة للمحددات التي تقوم عليها الحضارة الغربية - و لكنها قد تؤدي إلى نتائج غير علمية وغير سليمة لواقع سياسي واقتصادي مختلف تماما مثل الظروف التي تحيط بالعالم فما الحل ؟ إن محاولتنا فهم الواقع العربي مثلا يتطلب منا:

1 – البحث عن مقاربات تفسيرية مستقلة تتعدى هيمنة التحليل العلمي الأوروبي بهدف الوصول إلى تحديد مجالات للدراسة بوسائل و مناهج بحث علمية جديدة تعبر عن واقعنا،في ظل وجود عدة مقاربات وصفية ،وتفسيرية متعددة الاختصاصات بمنظور غربي.

2- إيجاد طرق للمعرفة علمية ،بالبحث عن تطوير معرفتنا ونموها بالمزاوجة بين البعد المادي و القيمي (سياسي و إقتصادي خاصة كما فعلت الحضارة الأوروبية)من خلال إدراك أهمية بلورة لإبستومولوجيا أصيلة أو جديدة التي تعترف بوسائل المعرفة غير التي سبق ذكرها،والتي تعتبر مقبولة في إطارها التاريخي ،والثقافي، والاجتماعي.

3- مراجعة مفهوم الديمقراطية من خلال الاستقلالية عن النسق المعرفي والمرتبط بالنموذجين المعرفيين الإغريقي و الروماني كنظام مهيمن على التحليل العلمي للمعرفة الإنسانية السياسية خاصة من خلال البحث و إقتراح منظور بديل من استقراء التاريخ

والذي شكلته الحضارة العربية الإسلامية منذ القرن السادس ميلادي.

4- فتح نقاشات نظرية على مستوى داخلي بين باحثي ومفكري الأمة العربية لتجاوز الأنساق المعرفية المفروضة مثل الحداثة والمعاصرة ،والتي تطبع النظام الأوروبي،أو التي ظهرت نتيجة عصر التنوير الأوروبي،لأننا لا نستطيع ولا يمكن التكلم عن تطور العلوم لذاتها،سواء كن ذلك من الجانب الفلسفي، أو من الجانب الأبستمولوجي أو من الجانب المنهجي.

5- العمل على التطور العلمي لأنه نتيجة حتمية لتطور هذه المجتمعات خاصة المشكلة للحضارة الغربية ،والتي مازالت خاضعة ومهيمن عليها بمستوى معين من الفكر الأوروبي كمركز للعالم ،والذي يعمل كعائق و لا يمكن أن يدفع أو يؤدي إلى تحرير وتطور هذه الشعوب،و إحداث نهضة عربية إسلامية أصيلة المعرفة منبعثة من أصالتنا ،لأنه لا يمكن أن نحدث طفرة – نقلة- نوعية في الانتقال من منظومة معرفية تحدد الإطار الفكري والنظري لواقع معين مخالف وقد يكون مناقض لنحاوله إسقاطه وجعله صالحا لواقعنا وظروفنا.

-أن الدولة -الأمة بمفهوم غربي هي وليدة المزاوجة بين العملية السياسية و الإقتصادية في التحول من نظام إقتصادي لأخر من العبودية والإقطاعية إلى الدولة الوطنية ذات السيادة.

-أن الدولة الوطنية بمفهومها العربي يغيب عنها الإجماع في ظل الطرح القائم على تجاوزها باعتبارها

تتعارض ومفهوم الخلافة ،ومن ثم تعدي لفكرة الحدود (الإختلاف بين الملكية والجمهورية).

-أن فترة الاستعمار هي قطيعة على قبول ورفض النموذج الغربي في الحضارة والقائم على فكر مادي ،حيث تعتبر المرحلة الفعلية للصراع الحضاري.

* يظهر التحليل مما سبق أن النسق الغربي لمفهوم الديمقراطية ليس عالمي في ظل تركيزه على العملية التغيرية القائمة على المزاوجة بين العملية السياسية و الإقتصادية في تفسير مفهوم الديمقراطية، ومن ثم فكر مادي – تجريبي بالتركيز على النموذج الأوروبي ،حيث خصوصية هذا النموذج من خلال مقارنته بالنموذج الذي عرفته البلاد العربية ،من خلال مقارنة تتعامل مع النموذجيين معا على أساس أن كلا منهما لا يكملالأخر،ومن فهم خصوصية النموذج المعرفي الأوروبي بواسطة النموذج العربي تظهر خصوصية هذا الأخير بدورها واضحة وجلية .التحول الديمقراطي يجب أن يقوم على:

- وجود مجتمع مدني كفاعل غير رسمي في الدولة يوازي الفواعل الرسمية في إستراتيجيات صناعة القرار السياسي.لأن الرأي العام يصنع ولا يخطط له
- العملية السياسية المقرونة بالعملية الإقتصادية يجب أن تكون بهدف إجتماعي.
- احترام حقوق الإنسان.
- أن الديمقراطية تكون وسيلة لتحقيق غاية هي خدمة الإنسان وليست هدفا.

تبين من خلال هذا التحليل لمفهوم الديمقراطية في الأنظمة السياسية الغربية أن بعض أن لم نقل كل الأنظمة السياسية العربية هي

أنظمة لا تتوفر على العناصر المذكورة سابقا،وأن إمكانية التحول فيها من أنظمة بشكلها الحالي إلى أنظمة ديمقراطية افتراض نسبي.إذ ما العمل؟

تبنت بعض الدول بنجاح لتوفر بعض القيم المشتركة في الحكم وفق مفهوم غربي الثورات إسبانيا والبرتغال.فالانتقال من التركيز على الهند وباكستان إلى أوروبا الشرقية إلى التأكيد على أن هناك علاقة بين التقدم الصناعي والتحول الديمقراطي ،حسب فرضيات جامعة شيكاغو.

خاتمة:

نستنتج من دراستنا لقياس الأثر والتأثير بين المتغيرات المجتمع المدني الإصلاح السياسي والتنمية المستديمة كنسق معرفي مستقل وكامل، وتأثيره على إخفاق النموذج العربي مثلا، إلى قياس كمي لنتائج (نظام الحكم العربي و مفهوم الديمقراطية في دراستنا والوصول إلى إمكانية الإنتقال الديمقراطي) حيث هذا النسق المتكامل والمستقل يعاني من صعوبات في التعميم نتيجة قيامه على أسس إقصائية أين التركيز على النموذج الأورو-أمريكي في الحكم و من ثم فإنه يتطلب مراجعة معرفية ومنهجية في ظل هذا القصور في النجاح من خلال تقديم تفسيرا عقلانيا ،و التحكم في الاستراتيجيات و هدا ما يتحقق من خلال الأتي استنتاج أن:

&نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات، ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظلال مقاربة الفكرية العربية الإسلامية بعيدا عن هيمنة الفكر الغربي (الذي يركز على العلاقة بين العملية السياسية بأبعادها الإقتصادية) بطرح مقاربة ماكرو –إجتماعية وبإصلاحات دستورية أين التوازن بين السلطات في التطبيق الفعلي.حيث احترام القانون بتكريس الثقافة السياسية

&الديمقراطية وسيلة من الوسائل المنظمة للأنماط المعيشية محددة وهي بذلك لا تنسجم مع الطبيعة الواقعية للمجتمعات العربية بوصفها دينا ودنيا.

&أن القواعد المنظمة للديمقراطية الغربية علمانية أحيانا تكون في حركية،وأحيانا العكس.

&نظام العلاقة بين المسلم والإسلام ثابت،والقوانين ذات طبيعة حركية ومن ثم ديناميكية البعد الغائي في الفكر العربي الإسلامي الذي يتعدى البعد المادي الغربي.

&أن استقرار النسق المعرفي و النموذج الديمقراطي الغربي لا يجب أن يكون إقصائيا،وهذا حتى يضمن

استقرار هيكل النظام الدولي، ومن ثم ضرورة وحتمية فصل العلاقة.

&أن اللاستقرار في النموذج الديمقراطي الغربي يؤثر على بنية النظام الدولي.

&لا يوجد نموذج مثالي للديمقراطية وإنما توجد مؤشرات للتنمية والقبول.

لتحقيق ذلك ينبغي الاعتماد على الدراسات الكمية (من خلال معرفة كيفية الحفاظ على الاستقرار دون إقصاء الأخر (مع الاعتماد كذلك على التنبؤ لمعرفة الاستعداد ومواجهة المستقبل من خلال تجنب هيمنة نموذج على آخر،من خلال السماح بإمكانية بلورة فكر ونمط حكم مستقل عن هيمنة النمط الغربي.

إن الديمقراطية القائمة بمعرفة غربية غير قابلة للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه.ومن ثم البديل يكون وفق:

- إعداد مخطط شامل قائم على دراسات علمية (نظرية وتطبيقية)عن كل نموذج،دون نسيان خصوصية كل منها.من منطلق عدم

تفضيل تصور على الأخر.ومن ثم الحاجة إلى فكر عربي مستقل.الابتعاد عن التركيز على التحليل سوسيو-ديموغرافي

- اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات سواء المتعلقة بالتركيبة السكانية، والموارد ،من أجل تحليل النموذج العربي للحكم و تحليل إخفاقه في تحقيق النهضة.
- الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور أني و مستقبلي يتناسب و مشاريع التنمية للمغاربة.

إن إشكالية العلاقة بين نمط الحكم و الديمقراطية الغربية محددة بعامل الحداثة. و لضمان نجاح النموذج للعصرنة، وتطور المجتمعات غير غربية يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية و الاجتماعية ،و الاقتصادية التنافسية باعتبارهم الآلة المحركة للمجتمع حيث إعتبار الجامعة والجامعيين كأكبر مجتمع مدني موجود في الوطن العربي، و لا يتحقق إلا في ظل نمط حكم عربي مستقل عن هيمنة النموذج الغربي الذي أخفق في واقعنا، فحتمية القطيعة بين المفهوم والممارسة ضرورة معرفية ومنهجية.

إن التحول نحو الحرية و عدم التضييق على الأفراد لا يكون إلا بتفعيل المشاركة التنافسية التداولية داخل المجتمعات، وإنجاح دور المثقف الذي كان فعالا أثناء مرحلة الاستعمار مثلا في العملية التغيرية، وهذا دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية و الدولية.، و لا يكون إلا بالتركيز على مواضيع الإختلاف فقط في الإصلاح السياسي ،ومن ثم يجب التفكير في قضايا الاتفاق التي هي حاليا منعدمة .إن النسق المعرفي السائد في تفعيل دور المجتمع المدني يفسر بالانتقال من النظري إلى الواقع:

- صعوبة تحقيق الديمقراطية: الإصلاح السياسي هل هو وسيلة أو غاية في التنمية المستديمة .

- تعرف معظم الدول إصلاحات شاملة على مستويات عدة خاصة منها المتعلقة بالسياسة الداخلية في

ظل موجة من تغير في أنظمة الحكم وبروز لأنماط فكرية تتبنى التحولات الديمقراطية التي عرفتها الأنظمة الغربية منذ مدة، بهدف إنتقال ديمقراطي حقيقي يعمل على تفعيل إشراك الفاعل الحكومي وغير الحكومي في صناعة القرار السياسي الرسمي،و من خلال تتبع لمسار من الإصلاحات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية ضمن مقاربة سياسية شاملة.

- يظهر بناء الدراسة في مجموعة ملاحظات متناقضة أحيانا فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقشات نظرية و ممارستية يمكن من خلاله تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ، وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن.

- جاءت الرغبة إلى تقديم منظور بديل لما سبق في فهم وتفسير ونقد ماهو سائد من خلال مقاربات وصفية متعددة الإختصاصات إجتماعية ،وسياسية و إقتصادية، بالتطرق إلى مجموعة من الملاحظات، في ظل عجز النسق المعرفي السائد الحالي في تفسير مفهوم التنمية المسنديمة في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة ، وتكلفة الإنتقال الديمقراطي التي تبقى باهضة شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين التحول الديمقراطي جاء بثورات دامية.

- جاءت مخرجات إشكالية الإنتقال الديمقراطي في بعض مناطق العالم عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك

الذي كانت تعرفه ضمنيا هذه الدول ، يتطلب منا المساهمة وفق نقاش نظري وليس كصناع قرار أو كرجال سياسة في تفسير ونقد العملية ، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الإنتقال من خلال صياغة علمية لإستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الإنتقالية من زاوية علمية .

- إن الوصول إلى المقاربة الماكروسوسيولوجية الجديدة المقترحة كتحليل كلي، والمحددة لمفهوم الإنتقال الديمقراطي،تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك، وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده ، بإدراك الممارسة السياسية دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي من خلال الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي من خلال دور جمعيات المجتمع المدني والرأي العام في رسم وصناعية، وتنفيذ، وتجسيد القرارات،وتفسير ظاهرة الامتناع السياسي الذي يعتبر عند البعض حزب سياسي غير معتمد. من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر على العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق العالم.

الهوامش:

1- دلال القاضي ومحمود البياتي،منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن 2008 ،ص .83

2- -عبد الفتاحمراد،موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، فرنسي،عربي،شرعي ،الكرنك للكمبيوتر ،الإسكندرية ،مصر ،1999.ص 91

3- DARIO BATISTELLA ,THEORIES DES RELATIONS INTERNATIONALES,ED PARIS PRESSE DES SCIENCES PO,ED 2009,P 359.

4- محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،منهجية البحث في علم السياسة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2006،ص 62.

5- -أحمد شكري الصبيحي :مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،سلسلة أطروحات الدكتوراه،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ص 30

6- وجيه كوثراني المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان 1992 ص 149

7- عزمي بشارة ،المجتمع المدني دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ط 1، 1998 صص 30-31

8- نفس المرجع ص 272

9- جان مارك بيوتي،فكرغرامشي السياسي ،ترجمة جورج طرابيشي ،دار الطليعة بيروت 1975 ص 185

10- محمد جمال باروت ،المجتمع المدني مفهوما وإشكالية ،دار الصداقة حلب سوريا 1995 ص 12

11- -James e andersonpublicpolicymaking 3ed 11newyorkcbscollegepublishing 1981 p 2